



مبادرة:

العقد الاجتماعي لحل معضلة الحكم في إرتريا

مقدمة

منذ أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، وخاصة خلال السنوات الـ 25 الماضية من الاستقلال، فقدت المكونات الاجتماعية والثقافية الإرترية الثقة في بعضها البعض، لما تولد لديها شعور عميق من الشك وعدم الثقة في الآخر نتيجة للمعاناة الطويلة التي تعرضت لها من آثار الهيمنة والتهميش والإقصاء والاضطهاد الذي عانت من قبل النظام وأعوانه خلال تلك الحقبة، حيث تتجلى هذه الظاهرة بوضوح في واقع الإقصاء وعدم المساواة السائد المتمثل في التغييب من المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والثقافية والسياسية الكبرى التي مورست على غالبية المكونات الاجتماعية والثقافية عامة ومجتمعنا خاصة.

ولاستعادة الثقة المفقودة، لا بد من الجميع أن يفصح عن النوايا الحسنة بوضوح وصراحة تامة، مصحوبة بإجراءات عملية تفضي إلى معالجة جميع مظاهر عدم المساواة والظلم والهيمنة بما يرضي الجميع، والتأكيد على أن كافة الفئات الاجتماعية الإرترية ستكون جزءاً من عملية التغيير والاستفادة منها على قدم المساواة.

وعليه يجب الوصول لمقاربة جديدة تعالج هذه المشاكل، مقارنة مختلفة عن الأساليب التقليدية القديمة التي درج على اتباعها حتى الآن دون جدوى. وفي هذا الصدد، نحن أولاً بحاجة إلى إجراء حوارات ندية مفتوحة وجادة بحيث يتم مكاشفة كاملة بوضع كل الأوراق على الطاولة دون الالتفاف على القضايا أو تجزئتها أو تجاوز بعضها بدون مجاملات مهما كانت صعوبة أو مرارة الأمر. ودون اتباع هذا النهج الشفاف، لن نتمكن من التوصل إلى تحديد الإشكالية ووضع حلول مرضية تكون مقبولة في نهاية المطاف من قبل جميع الشركاء.

إن الفشل في التعاطي على النحو الصحيح حيال هذه المشاكل المصيرية والبحث الجاد والدؤوب لإيجاد حلول حاسمة ودائمة لها من خلال التوافق حول كيفية إدارة التعدد والحكم في إرتريا بما يتفق مع رغبة وطموح جميع أصحاب المصلحة، من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لكافة



رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

Eritrean Lowlanders League



UK – London - Executive Office

أشكال المخاطر والتهديدات التي لا يتمناها أحد ولا تحمد عواقبها، ممكن ان تفضي الى تفكك البلاد وتمزقها، والأمثلة في محيطنا الإقليمي وفي العالم اجمع كثيرة وهي خير شاهد على ما نقول.

نحن اليوم في إرتريا نجد أنفسنا مرة أخرى على مفترق طرق نتيجة لاستمرارنا في فشلنا الزريع في إدارة التنوع الذي يذخر به الوطن بطريقة صحيحة، وقد يفضي ذلك للوصول بالبلاد الى دولة فاشلة و ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ونتائج كارثية، خاصة في غياب رؤية مشتركة وخطة متفق عليها لإدارة الصراع تمكن للانتقال السلس بالبلد الى بناء دولة حكم القانون في اعقاب سقوط النظام الحالي المتوقع، ولن تكون لدى قوى المعارضة سواء في الداخل أو بالخارج قدرة لتشكيل البديل المؤهل الذي سيجنب البلاد نتائج ما يحدث من فراغ امني وفراغ في السلطة يؤدي الى فوضى وعدم الاستقرار في اعقاب حدوث انهيار مفاجئ للنظام الدكتاتوري اما بسبب عوامل داخلية كامنة في طبيعة وتركيبه النظام أو انقلاب عسكري أو بتدخل خارجي. إذن، من المهم إدراك حقيقة الوضع المزرى الذي تمر به البلاد والعواقب الوخيمة التي قد تنجم عن سقوط نظام اسياس أفورقي المحتمل في ظل غياب توافق بين أصحاب المصلحة في التغيير حول كيفية إدارة الحكم. وعليه فإننا في رابطة أبناء المنخفضات الإرترية وانطلاقا من واجبنا ومسؤوليتنا لتجنب البلاد المخاطر المحدقة نتيجة احتمالات تطور الأحداث في اتجاهات غير محمودة، وانسجاما مع ما تمليه عليه مبادئنا ندعو جميع الأطراف المعنية في الصراع الإرتري للانخراط بجدية في مناقشات بناءة للتوصل الى حل دائم وعملي لمستقبل الحكم في إرتريا، بدلا من تبسيط مشكلة الوطن الحالية واختزال الأمر برمته في إزالة النظام القائم. لأن مشاكلنا أكبر واعقد وأعمق من أن تنسب كلها الى النظام الدكتاتوري القائم حاليا.

ان التحليل الموضوعي للوضع الراهن يتطلب العودة الى الوراء لاستعراض الأحداث التي وقعت خلال السبعين سنة الماضية والتي ساهمت في التطور التدريجي للأحداث نحو هذا المصير الخطير. حيث عند التحليل الجدي لتحديد الطبيعة الطاغية للصراع الإرتري حينها سوف نلاحظ وجود تكرار لظاهرة محددة تطفو للسطح عند كل منعطف من مسيرتنا، وهي فشلنا في إدارة التعدد، وخاصة في بلد متعدد مثل إرتريا يستوجب التعايش بين مكوناتها لإرادة طوعية تستدعي التوافق فيما بين الجميع ولا يسمح بأي حال من الأحوال لأي مكون اجتماعي من مكوناته لفرض إرادته على الآخرين، بل بالعكس فإن واقع تعدد الأعراق والثقافات يتطلب التعايش السلمي بين جميع هذه المكونات على أساس الاعتراف والقبول بهذه الحقيقة. حيث لا شك إن الحلول المبتسرة وغير العملية لمشاكلنا التي جريت من قبل قد كلفتنا ثمنا غاليا في الأرواح والوقت والفرص المهدورة المتمثلة في:



UK – London - Executive Office

1. بالنسبة لنا كبلد أفريقي، كان لدينا فرصة الحصول على الاستقلال الكامل في وقت مبكر، لكننا فوتنا تلك الفرصة حين اختلفت خيارات مكوناتنا بين الوحدة مع إثيوبيا والاستقلال التام، مما تمخض عن ذلك قبول حل توفيق في نظام حكم فيدرالي لإرترية تحت التاج الأثيوبي. ولكن حتى هذا النظام الفيدرالي المتواضع الذي فرض علينا مع علاته كان على الأقل يضمن معظم الحقوق والحريات الأساسية، ولكن تم الاختلاف حوله، وفي نهاية المطاف تم تقويضه وحله لحساب إثيوبيا والأطراف الداعية للوحدة.
2. عندما خسر الشعب الإرتري حتى ذلك الاستقلال النسبي الذي تمثل في الحكم الفيدرالي، لم يعد أمامه من خيار سوى اللجوء الى الكفاح المسلح لاستعادة حقه في الاستقلال الكامل. ومرة أخرى، اطلت الخلافات والإصطفافات القديمة حول جدوى الثورة وخاصة في مراحلها الأولى مما اثر في وحدة الصف الوطني ما أدى إلى اطالت عمر ومعاناة وتكلفة الكفاح المسلح.
3. وبعد الاستقلال وصعود الجبهة الشعبية إلى السلطة، رفضت التعامل مع كل التنظيمات السياسية، بل ومنعتها من المساهمة بأي دور في بناء وإدارة البلاد تماذا في نهج وممارسة الهيمنة التي شكلت جوهر الصراع الإرتري منذ أربعينيات القرن الماضي.
4. ان النظام الديكتاتوري الحاكم منذ تقلده دفة الحكم تبنى نهج وممارسة سياسة الهيمنة بشكل سافر في كافة مناحي الحياة: كاللغة، الثقافة، والاقتصاد، والوظائف المدنية والعسكرية وقنوات اتخاذ القرارات المصيرية، وحتى في محاولاته لإعادة كتابة تاريخ البلاد بصورة مشوهة تناسب وتتوافق مع رؤيته وأهدافه في السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد. ولكل ملاحظ فطن لحقائق في إرتريا اليوم، يلاحظ أن المعارضة للنظام الديكتاتوري نفسها تعاني من آفة الانقسامات والاختلافات التي صاحبت نضالنا الوطني وعلى ذات الفواصل العمودية القديمة تقريبا، وكنتيجة لذلك، نشهد عدم قدرتها في توحيد جهودها وعجزها في حشد الشعب من أجل تحقيق التغيير المنشود في البلاد.
5. ولذا، لإيقاف ووضع حد لمسلسل الفشل في إدارة التعدد وتكرار ضياع الفرص التاريخية التي وسمت تاريخنا الوطني، والخروج من هذه الحلقة المفرغة علينا ابتكار مقاربة جديدة لحل معضلة الحكم في إرتريا وذلك بالتوافق على ابرام عقد اجتماعي جديد بين كافة أطراف الصراع الإرتري وبما يضمن مصالح وحقوق كل المكونات الوطنية في المشاركة العادلة في السلطة والثروة.



UK – London - Executive Office

رؤيتنا للعقد الاجتماعي

استخلاصا للدروس المستنبطة من الخلفية التاريخية التي تم تناولها أعلاه واستشعارا من جانبنا كرابطة بدورنا وواجبنا الوطني في المساهمة الفعالة للبحث الجاد لإيجاد الحل الناجع لمعضلة مستقبل الحكم في إرتريا، نرى بضرورة التواصل مع كافة أصحاب المصلحة وذلك لخلق توافق حول شكل وطبيعة نظام الحكم المستقبلي على أساس الاعتراف بالتعدد الإرتري القائم، وبما يضمن حقوق وحرريات ومصالح جميع المكونات الوطنية ضمن صيغة نظام حكم لامركزي دستوري قائم على قواعد التعدد والديمقراطية وحكم القانون والمشاركة العادلة لتقاسم الثروة والسلطة. وإذ نعتقد جازمين بأن الحل العادل والدائم لمعضلة مستقبل الحكم في إرتريا واستقرار البلاد وتقدمها لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إبرام عقد اجتماعي يحظى بإجماع ورضى كافة الأطراف صاحبة المصلحة الحقيقية في الوطن.

ويجب أن يشكل هذا العقد الاجتماعي القاعدة المتينة التي تقوم عليها مبادئ وبنود الدستور الوطني اللاحق الذي يحدد وينظم كيفية حكم البلاد وإدارة شؤونها بشكل راشد، ودور وعلاقة الحكومة بالشعب. وحسب وجهة نظرنا، ولفائدة إيجاز الجوانب الواردة تفصيليا في اوراقنا المتعلقة بالبنود المطلوب التوافق عليها لتشكيل أسس العقد الاجتماعي.

وانسجاما مع قناعتنا ومبادئنا الراسخة وانطلاقا من واجبنا الوطني تجاه مجتمعنا بشكل خاص والشعب الإرتري بشكل عام، فإننا مصممون على أن نكون جزءا من الحل الذي من شأنه المساهمة في الخروج من هذه الحلقة المفرغة والمساعدة في تجاوزها ببناء دولة حكم القانون.

وعليه، ينبغي على جميع الأطراف المعنية الوصول الى اتفاق حول طبيعة النظام الذي من شأنه استيعاب جميع أصحاب المصلحة في الوطن ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التوافق على عقد اجتماعي يستوعب تعددنا ويكفل ضمان الحقوق والحرريات والمصالح المشتركة لجميع المكونات. ونعتقد حقا أن هذا من شأنه تحقيق أهداف وتطلعات الجميع، كما سيحافظ على الوئام الاجتماعي والتعايش السلمي، وصولا إلى بناء وحدة وطنية مستدامة في إطار التعدد في دولة حرة ديمقراطية. ومن الضروري أن يسهم جميع الشركاء المعنيين في رسم وصياغة واعتماد هذا العقد الاجتماعي الجديد والتراضي عليه، ليشكل أساسا لسن دستور وطني من شأنه تحديد وتنظيم الكيفية التي سيتم عبرها حكم البلاد وشعبها. وفي هذا الصدد نرى كرابطة أن المنطلقات التالية تشكل اهم المرتكزات الذي يجب البناء عليها لإرساء قاعدة صلبة لإبرام عقد اجتماعي جديد:



أ) الوحدة والتنوع

ان الوضع الحالي المفعم بالشك والخوف وانعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية الإرترية المختلفة، يعود في الأساس لتراكم معاناتها عبر سنوات طويلة نجمت من سياسات الهيمنة والإقصاء التي مورست ضد معظم المكونات الوطنية. ولا يمكن النظر الى سياسة الهيمنة والإقصاء التي يتبعها النظام الدكتاتوري الحالي إلا على إنها مواصلة لإرث قديم من أربعينيات القرن الماضي. وحتى نتجاوز ذلك على الجميع أن يدركوا ويقبلوا بحقيقة أن إرتريا ليست كما يروج النظام والمتعاونون معه "حادى هزى حادى لى" سلطان شعب واحد، على قلب رجل واحد سلطان بل بلد لشعب متعدد الهويات الثقافية والأعراق وعليه، ينبغى تأسيس الوحدة الوطنية الدائمة على أساس الإرادة الطوعية لعيش جميع المكونات الوطنية مع بعضها البعض بالاعتراف المتبادل فيما بينها بالتعدد مع الإقرار بضمان مصالح وحقوق جميع المكونات بشكل كامل ومتساوي ولكل الأفراد والجماعات الوطنية، حتى نرسي أساسا متينا لإقامة وحدة وطنية حقيقية مستدامة.

وبما أن إرتريا من البلدان المتعددة الأعراق والثقافات، فإن الاعتراف والقبول بهذا الواقع بكل تجلياته العرقية والثقافية والدينية واللغوية يعتبر الخطوة الصحيحة نحو معالجة مشاكلنا المزمنة.

ب) الدين

يجب ضمان حرية العقيدة والعبادة لجميع أتباع الديانات سكان البلاد باعتبار ذلك من الحقوق الإنسانية الأساسية، وألا ينحصر حق أتباع هذه الديانات في ممارسة شعائرهم التعبدية فحسب، بل يجب ان يتعداها ليشمل إدارة كافة شؤونهم الدينية باستقلالية ضمن نطاق القانون ودون أي تدخل من الدولة. ويشمل ذلك حماية جميع الممتلكات الوقفية وغيرها من الأصول التابعة للأديان، مع توفير حق المساعدات اللازمة وذات الصلة على حد سواء لكل. كما يجب أن تكون الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان.

ت) المصالحة الوطنية

لقد عشنا أرضا وشعبا فترات عصيبة من الصراع في خضم عملية كفاح سياسي وثورة مسلحة، خاض خلالها شعبنا معارك في ظروف صعبة ومريرة من أجل التحرير. ولم يكن سير العملية النضالية سلسا، بل مر بمنعرجات خطيرة جراء ما صحبه من الخلافات والصراعات الداخلية الى حد الاقتتال بين الأطراف المختلفة وما تلاه من مظالم واضطهاد بعد الاستقلال الوطني على ايدي طغمة



رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

Eritrean Lowlanders League



UK – London - Executive Office

النظام الحاكم مما أدى الى تمزيق النسيج الاجتماعي الى أشلاء. لذلك صار من الأهمية بمكان إجراء مصالحة من شأنها رتق هذا النسيج الاجتماعي الممزق وذلك من اجل بناء أساس متين لمستقبل البلاد بمشاركة الجميع، ليستعيد المجتمع الإرتري عافيته ويعمل على تطبيع أوضاعه للتعايش مستقبلا في سلام ووثام. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التصدي لمعالجة المظالم والتجاوزات والمرارات المتراكمة على مر الزمن بطريقة صحيحة لتمكين هذه الأمة من التغلب على رواسب الماضي الأليم والمضي قدما في طريقها إلى بناء مستقبل مشرق بثقة وثبات يتطلب تحقيق مصالحة وطنية بين كافة اطراف الوطن ومكونه.

من المسلمات أن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الناجزة تعتبران اليوم من أنجع الوسائل المطبقة من قبل العديد من الشعوب التي مرت بتجارب مماثلة لحالة شعبنا، وذلك للتعافي من المآسي والصدمات الاجتماعية العميقة التي تعرضت لها. وينطوي ذلك على خوض عمليات علاجية معقدة للتعامل مع المظالم التي ارتكبت، على نحو صحيح وعلمي، وذلك بتوفير تعويضات عن الخسائر المادية المترتبة، وإزالة بوؤ وأسباب التوتر لاستعادة الثقة المفقودة بين المكونات الاجتماعية، من خلال وضع تدابير خلاقة ومبتكرة لعملية إعادة بناء الثقة وفق مناهج وآليات تتناسب مع ظروفنا المتفردة. على الرغم من أن أهمية هذه العملية الا انها لا يمكنها ان تبدأ بشكل أساسي قبل المرحلة الانتقالية، لكن من الضروري التوصل الآن إلى اتفاق مبدئي بشأنها وحول وضع المبادئ الأساسية التي يجب اعتمادها وتطبيقها على أرض الواقع، وسوف يستدعي وضع منهجية معالجة وتشكيل لجنة للمصالحة تضطلع بمهمة جمع وتحري الحقائق والأدلة ذات الصلة لتمكين من الإسراع في تنفيذ العدالة الانتقالية الناجزة خلال المرحلة الانتقالية.

ث) الأرض

يمكن الجزم بأن الغالبية - إن لم يكن جميع الإرتريين - يؤمنون بأن قضية الأرض تعتبر الأكثر أهمية وخطورة على مصير الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، والتي إن لم تحل بشكل صحيح ومرض، سوف تزج بالبلاد إلى أعماق هاوية سحيقة لتغرق في دوامة صراع وعدم استقرار يمكن ان يفضي إلى اندلاع حروب أهلية كارثية تزعزع وحدة البلاد ووجودها. علاوة على ذلك، تعتبر مسألة الأرض ذات أهمية بالغة بالنسبة للمنخفضات الإرترية، حيث ظلت عدة أطراف تعتقد وتتصرف وكأن المنخفضات لا تزال تخضع لقرار الدومنيالي سيئ الصيت منذ إصداره تحت حكم الاستعمار الإيطالي في عام 1893م والذي يعتبر معظم الأراضي الخصبة في إرتريا عامة وفي المنخفضات بشكل خاص ملكية خالصة للدولة، حيث شمل ذلك القرار مساحات شاسعة من الأراضي المصالحة للزراعة في منطقة المنخفضات. ومنذ ذلك الحين اعتبرت أراضي المنخفضات ملكية مشاعة ولم تصبح فقط خاضعة للمصادرة وسوء الاستخدام وتعريض النمط المعيشي للزراعة وبقية القاطنين



رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

Eritrean Lowlanders League



UK – London - Executive Office

عليها للخطر فحسب، بل أيضا لتعرية تربتها الخصبة لعوامل ترجع بدرجة كبيرة للإهمال وسوء الاستخدام المنافي للاعتبارات البيئية السليمة. وقد واصلت الجبهة الشعبية الحاكمة هذه السياسة الجائرة تحت ذرائع مختلفة وواهية، منها أن السكان الأصليين لهذه الأراضي قد هجروها إلى الأبد منذ السنوات الأولى للكفاح المسلح، متجاهلين حقيقة أنهم طردوا قسرا من منازلهم وأراضيهم تحت الإرهاب وسياسة الأرض المحروقة وحملات التطهير العرقي التي قام بها نظام هيلا سيلاسي، كما يردد الادعاء الباطل عمدا وزورا بأن أهلها غير راغبين في العودة إلى مواطنهم الأصلية، بل يفضلون البقاء بشكل دائم في مناطق اللجوء الحالية في محاولة تضليلية ورغبة خبيثة للنظام والمتعاونين معه ان يغلقوا أبواب العودة أمام أصحابها وتكريس واقع الاستيطان باعتبار ان لهم وطنا بديلا. لكن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه رغم رغبتهم واستعدادهم الكامل للعودة، إلا أن النظام الحالي هو المسؤول الأول من وضع عقبات لا حصر لها أمام عودتهم الطوعية إلى أرض الوطن. وتحت هذه الذرائع يستمر ارتكاب معظم التجاوزات بحق الأرض وأصحابها وهي تجاوزات لا تهدد الحياة المعيشية برمتها فحسب، بل تهدد وجود مجتمع المنخفضات ذاته.

تقليديا، تعتبر الأراضي الواقعة ضمن حدود الموطن الأصلي لأي مجتمع، سواء كانت مملوكة لأفراد أو جماعات، حقا أصيلا للمجتمع المعين. وبالتالي، يجب مراعاة توافق ملكية الأراضي مع القواعد والأعراف التقليدية المعروفة والمتعامل بها تاريخيا من قبل المجتمعات المعنية في المناطق المختلفة والتي أثبتت ملاءمتها وصلاحياتها في إدارة وملكية الأراضي عبر العصور، وذلك لكون هذه التدابير والقوانين التقليدية تعترف بالحق المطلق للمكونات الاجتماعية في ملكية الأراضي في المناطق التي توارثتها عن أسلافها عبر التاريخ، والتي قبل بها الجميع منذ القدم كشرط للحفاظ على التعايش السلمي القائم فيما بينهم.

لذلك، فإن كل الانتهاكات المرتكبة بما لا يتفق والتقاليد والأعراف المذكورة أنفا، سواء تمثل ذلك في مصادرة الأراضي أو إعادة توزيعها أو تغيير حدود المقاطعات من خلال السياسات القسرية الجائرة التي تم تنفيذها، وما ترتب عليها من إجراءات تعتبر غير قانونية ولاغية، ويجب التعامل معها على هذا الأساس بما في ذلك جميع أشكال التملك وعمليات إحلال آخرين جدد وتوطينهم مكان السكان الأصليين والتي تمت على يد النظام الحالي أو نظام الاحتلال الإثيوبي في مناطق المنخفضات وأماكن أخرى دون الحصول على رضی وموافقة أصحاب الأرض الشرعيين.

على الرغم مما تقدم، نعتقد أنه من حق أي مواطن إرتري العيش والعمل، بل وحتى امتلاك الأرض من خلال الإجراءات القانونية والتعامل مع أصحاب الأرض الشرعيين في أي جزء من البلاد، سواء كان ذلك في المنخفضات أو المرتفعات، ولا يشمل هذا القبول المبدئي بأي حال من الأحوال الهجرة المنظمة



UK – London - Executive Office

لإقامة مستوطنات جماعية سواء بالقوة أو غير ذلك بما يترتب عليه من استيلاء على الأرض وإزاحة أصحابها الأصليين أو تغيير التركيبة الديموغرافية.

علاوة على ما تقدم، يمكن إجراء مشاورات مع الملاك الشرعيين، ليتم بموافقتهم الكاملة الوصول إلى تسويات تعترف بحقوق الملكية الكاملة لأصحاب الأرض الأصليين، وفي نفس الوقت تأخذ في الاعتبار احتياجات ومصالح الآخرين في البلاد.

ج) اللاجئين

ان قضية اللاجئين هي الأخرى قضية مهمة وترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة الأرض وحقوق الملكية وانتهاك حقوق الإنسان والمواطنة الأساسية التي ينبغي حلها بشكل صحيح.

المجموعات الأولى من اللاجئين الذين لا يزالون قابعين في مخيمات البؤس في شرق السودان، أجبروا قسرا للفرار بحياتهم في أواخر الستينيات من القرن الماضي نتيجة لحملة الأرض المحروقة العسكرية المتكررة من قبل الجيش الإثيوبي والمتعاونين معه من وحدات الكوماندوس والمليشيات المسلحة. واستمرت موجات قدامى اللاجئين في التدفق بأعداد كبيرة إلى شرق السودان خلال العقود التالية بسبب تواصل الحملات العسكرية وغارات التطهير العرقي الوحشية التي جعلت الحياة الطبيعية في مواطنهم مستحيلة. وبعد الاستقلال، جرت محاولات لإعادة اللاجئين بالتعاون مع المفوضية العليا لغوث اللاجئين، ولكنها كانت محاولات غير جادة من قبل حكومة الجبهة الشعبية. ورغم ذلك حتى أولئك الذين اختاروا العودة الطوعية، لم يسمح لهم بالعودة إلى قراهم وبلداتهم الأصلية التي هُجروا منها أصلا، لكنهم أجبروا للسكن في مناطق قاحلة ذات موارد شحيحة مع عدم توفير ما يستلزم لأبسط مقومات الحياة الكريمة في تلك المناطق على المدى الطويل. وكانت النتيجة موجات معاكسة أخرى من الهجرة للعودة إلى مخيمات اللاجئين في السودان. وفي خضم هذه العملية، فقدوا الصفة القانونية للجوء لأن الهيئات الدولية المعنية قررت بشكل متعجل وغير مدروس سحب صفة وامتيازات اللاجئين منهم بفرضية عدم وجود أسباب قاهرة تدفع الإرتريين إلى اللجوء مجددا بعد الاستقلال وذلك بدعوى أن إرتريا أصبحت بلدا آمنا.

ان تدفق اللاجئين الجدد، وخاصة بعد الاستقلال، هو نتيجة طبيعية للظلم والوحشية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يقترفها النظام مثل السجن الانفرادي والتعذيب والإعدام خارج نطاق المحاكمات القانونية والإخفاء القسري والخدمة الوطنية غير المحددة الأمد، وهي في الواقع أعمال سخرة مفتوحة تتم على يد النظام الدكتاتوري الحالي. حيا ل هذه الظروف التي لا تطاق، يضطر الشباب إلى مغادرة بلادهم بأعداد كبيرة معرضين أنفسهم لمخاطر مهلكة على أيدي مهربي البشر



رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

Eritrean Lowlanders League



UK – London - Executive Office

ورحلات خطيرة عبر الصحاري والبحار، حيث غرق الآلاف في البحر أو ماتوا من العطش في الصحراء أو فقدوا أجزاء من أجسادهم على أيدي تجار الأعضاء البشرية. أصبح من الضروري الاعتراف والتأكيد على الحق المطلق لجميع اللاجئين القدامى والجدد في العودة دون قيد أو شرط إلى أوطانهم الأصلية وحققهم في المطالبة باسترداد أراضيهم وأسلوب الحياة التي اعتادوا عليها مع توفير الدعم اللازم والتعويض المناسب لإعادة تأهيلهم ليتمكنوا من ممارسة حياتهم الطبيعية في مواطنهم الأصلية.

وعليه من واجب الجميع التأكيد والمطالبة بحقهم المشروع في العودة وندعو جميع الدوائر المعنية، بما في ذلك شركاء الوطن للاعتراف بهذا الحق المشروع واعتبار ذلك أولوية ومسؤولية مشتركة للجميع يجب الالتزام بها والعمل على تحقيقها من كل الأطراف فور سقوط النظام الدكتاتوري وخاصة هؤلاء اللاجئين الأكثر عرضة للمخاطر والأقل حظا في توفر الاحتياجات الأساسية والذين يقعون منذ خمسين عاما في مخيمات اللجوء في السودان.

ح اللغة

ينبغي النظر الى مسألة اللغة في سياق الحقائق على أرض الواقع، والتاريخ والعقود والمواثيق الاجتماعية السابقة ورغبة وحقوق الناس في أن يختاروا لأنفسهم ما يريدون وما يمثل مصالحهم. وفي هذا الصدد، نورد بعض الحقائق التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

أولا: إرتريا بلد متعدد اللغات ولا يوجد إجماع في الآراء لصالح استخدام لغة واحدة تلبى احتياجات ومصالح جميع المكونات.

ثانيا: اختار المسيحيون في كبسا اللغة التجريدية في حين اختارت بقية المكونات اللغة العربية، ومن هنا جاء قرار الدستور الفيدرالي رقم 38. وتجدر الإشارة هنا الى ان خيار اللغة العربية لبقية المكونات التي تمثل مسلمي إرتريا لم يأت من فراغ، حيث ان اللغة العربية كانت حاضرة في حياتهم وكانت لغة الدين والثقافة ولغة المعاملات اليومية في الدواوين الحكومية والأحوال الشخصية ولغة التجارة والعقود والمواثيق في العهود السابقة لتأسيس إرتريا وحتى في عهد الإيطاليين والبريطانيين.

ثالثا: كان موضوع اللغة أحد ركائز الاتحاد الفيدرالي وكان أيضا من أوائل الحقوق التي انتهكها نظام هيلي سلاسي باعتماد الأمهرية بديلا عن اللغتين الرسميتين وقتها.



رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

Eritrean Lowlanders League



UK – London - Executive Office

رابعاً: وفي مرحلة الثورة كانت اللغة واحدة من اهم المرتكزات وتم اعتماد اللغتين كخيار متفق عليه وينعكس ذلك حتى في وثائق كافة التنظيمات المعارضة حالياً.

خامساً: بما أن إرتريا دولة صغيرة ذات مكونات متعددة فإنه من غير الممكن من الناحية العملية استخدام جميع لغاتها في تسيير أمور الدولة في الدواوين الحكومية والتعليم. ومع ذلك أقر الدستور الفيدرالي بحق جميع المكونات الإرترية في استخدام لغاتها وتطويرها وقد وردت نصاً في القرار المذكور أعلاه كما يلي:

“اللغات التي يتحدث بها ويكتبها جماعات مختلفة من السكان يجوز العمل بها في صلاتهم بالحكومة كما لهم حرية استعمالها في أغراضهم الدينية والتعليمية وفي جميع مظاهر التعبير عن الرأي طبقاً للعرف السائد”

سادساً: واضعين كل ما سبق في الاعتبار، نؤكد ان جميع اللغات الإرترية يجب ان تعامل على قدم المساواة من حيث الوضع القانوني والأهمية وحق الاستخدام في جميع جوانب الحياة، وكذلك حقها في التطور عبر الزمن تحت رعاية الدولة.

سابعاً: نؤكد ان كل ما ورد أعلاه هو فقط من قبيل إيراد السياق التاريخي والملابسات المتعلقة به وان الأصل في موضوع اللغة هو الاختيار الحر من جميع المكونات لما تراه مناسباً لها ويلبي احتياجاتها اللغوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية دون إملاء من أي طرف كائناً من كان لأن هذا هو المعنى الحقيقي للقبول بالتنوع في إطار الوطن.

ثامناً: نؤكد ان خيارنا هو اعتماد اللغة العربية لغة رسمية لمجتمع المنخفضات لاستخدامها في الدواوين الحكومية وجميع الجهات الرسمية ومختلف المعاملات التجارية وان تكون لغة التعليم في مرحلة الأساس.

تاسعاً: بما ان نظام الحكم الذي نناضل من أجله هو النظام اللامركزي الدستوري، فإننا نؤكد على تضمين اللغة العربية في كل ما يخص الأعمال الرسمية للحكومة على مستوى الوطن.



خ) الاقتصاد

يشتغل غالبية السكان في الزراعة الصغيرة والبدائية والرعي وما يترتب عليها من المعاملات التجارية ذات الصلة بالاقتصاد التقليدي الذي يتطلب تطويره عن طريق إدخال الآلات والأساليب والخبرة الاقتصادية الحديثة لتحسين نوع وكمية الإنتاج في المجالات المختلفة ليرتقي إلى الجودة ومستوى الإنتاجية المتطابقة مع المعايير العالمية.

يجب على الدولة اعتماد اقتصاد مختلط بحيث تتخذ الأنشطة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص خطين متوازيين، للحفاظ على توازن المصالح بين القطاع الخاص الذي يسعى إلى تحقيق الأرباح للأفراد والقطاع العام الذي يهدف لتقديم الخدمات الضرورية العامة لقطاعات الشعب. ويمكن استكمال ذلك بوضع قوانين من شأنها تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية لتطوير وتحديث القطاعين، مع تقديم حوافز لزيادة تنشيط الاقتصاد، وتطوير صناعة التعدين والسياحة والتجارة والصناعات الحرفية.

كما يجب أن تعطى أولوية للتنمية الاقتصادية والتعليمية في المناطق الإرترية المتخلفة والمحرومة والفئات الاجتماعية التي تعاني من تدني المستوى المعيشي بسبب تحملها العبء الأكبر للتبعات الوخيمة لحرب التحرير المدمرة، ونتيجة لتعرضها للإقصاء الممنهج والسياسات الظالمة في العهود الاستعمارية وكذلك في فترة ما بعد الاستقلال. ويمكن تحقيق ذلك كله من خلال اعتماد مبادئ التمييز الإيجابي لتمكين المناطق الأقل نمواً والفئات الاجتماعية المستضعفة من اللحاق بركب المجتمعات الأخرى الأكثر حظاً، لتحقيق التنمية المتساوية في جميع أنحاء البلاد.

د) العلاقات الدولية

بما أن السياسة والعلاقات الخارجية تتمثل بشكل عام في الأنشطة والعلاقات الدبلوماسية في تعامل دولة ما مع الدول الأخرى للحفاظ على المصالح المتبادلة فيما بينها، يتعين على إرتريا اتباع السياسات التي تهدف في المقام الأول لحماية وتحقيق المصالح والأهداف الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون على النطاق الإقليمي والدولي وفقاً للقواعد الدبلوماسية المقبولة والمتداولة عالمياً. لذلك ينبغي عليها بذل كل الجهود من أجل:

- مراعاة واحترام المصالح الوطنية المتبادلة بين الدول والعمل على تحقيقها بكل السبل.



UK – London - Executive Office

- مراعاة وصون مبدأ المساواة بين الدول واحترام سيادتها الوطنية على أراضيها.
- الحفاظ على التعايش السلمي بين الدول وخاصة بين الدول المجاورة.
- المصادقة على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي من شأنها تحسين التعاون الدولي وخدمة مصالحنا الوطنية، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية على أكمل وجه.
- بناء وتطوير علاقات خاصة وقوية مع دول الجوار بما يعزز المصالح المشتركة والعلاقات التاريخية والثقافية بين امتدادات الشعوب عبر الحدود المشتركة.
- الانضمام كعضو فاعل ونشط في جميع المنظمات السياسية والاقتصادية والدينية، الإقليمية منها والدولية التي من شأنها خدمة مصالحنا الوطنية، وتشجيع التطور الثقافي والتعليمي والاجتماعي، وتعزيز التفاهم والعلاقات بين الشعوب من مختلف البلدان.
- بما إن النظام الإرتري القائم لم يحترم أي من التزاماته الدولية حسب ما هو متوقع من أي عضو مسئول في المجتمع الدولي، بل تتصرف دائما كدولة مارقة، فلا بد من ان تقوم أي حكومة مستقبلية بمراجعة وتصحيح هذا الوضع الخاطئ.

ذ) نظام الحكم

أولاً: الفترة الانتقالية

سيكون الهدف الأساسي للفترة التي تعقب تغيير النظام مباشرة، إنشاء حكومة دستورية دائمة، بغض النظر عن أداة أو آلية التغيير. ومن الضروري أن يتفق جميع أصحاب المصلحة على كيفية تشكيل الحكومة المؤقتة ووضع الفترة الزمنية لها وتنفيذ خارطة الطريق المفصلة لإنجاز المهام المطلوبة منها بنجاح.

ثانياً: المجلس الانتقالي

تشكيل مجلس مؤقت يتألف من ممثلي جميع الأحزاب والمنظمات السياسية المعارضة للنظام، والمكونات الوطنية وقوى التغيير وأصحاب الكفاءات، ليكون بمثابة برلمان مؤقت يضطلع بمهمة إنشاء حكومة مؤقتة، ووضع ميثاق شامل وخارطة طريق مفصلة لإنجاز مهام الفترة الانتقالية بنجاح.

ثالثاً: الحكومة المؤقتة

تشكيل مجلس رئاسي يضم أشخاصا مؤهلين لتصرف شؤون البلاد، ويعكس بشكل صحيح التنوع الإرتري من خلال تمثيل مختلف المكونات في تشكيلة الحكومة المؤقتة.



UK – London - Executive Office

تتمثل المهمة الرئيسية للحكومة المؤقتة في الإشراف وإدارة شؤون البلاد في الداخل وتقديم كافة الخدمات للجمهور، وإدارة العلاقات الخارجية، ووضع الأساس لنجاح العملية الانتقالية إلى نظام حكم ديمقراطي دستوري دائم وفقا للميثاق وخارطة الطريق المنبثقتين عن العقد الاجتماعي المتفق عليه. وتشمل واجباتها صياغة دستور للبلاد وتشكيل لجان متخصصة مثل: المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية، إعادة اللاجئين، قضايا الأرض، الانتخابات، لجان صياغة الدستور، الخ.

من أجل ضمان الاستقرار وتحقيق انتقال ناجح إلى إقامة حكومة دستورية ديمقراطية، يجب مراقبة العملية الانتقالية عن كثب من قبل المنظمات الإقليمية والدولية المحايدة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة الإيفاد وغيرها.

رابعاً: الحكومة الدستورية

في اعتقادنا أن اعتماد نظام حكم لامركزي ديمقراطي دستوري (فدرالي) هو الخيار الأفضل بالنسبة لبلد يتميز بالتنوع مثل إرتريا، ذلك أن نموذج الحكومة اللامركزية من شأنه أن يضمن التقاسم العادل للسلطة والثروة بين جميع المكونات على المستويين المحلي والوطني.

نظام حكم لامركزي ديمقراطي دستوري (فدرالي)، يقوم على أساس التعددية الحزبية ويتكون من السلطات الثلاث المستقلة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي نرى أيضا أنها لن تكون مكتملة دون وجود السلطة الرابعة ممثلة في حرية الصحافة ووسائل الإعلام المستقلة.

وينبغي أن يستند نظام الحكم على الحقوق الدستورية والمبادئ الديمقراطية، والعمل المؤسسي، وفعالية سير العمل، وجهاز حكومي يتسم بالشفافية والمساءلة ضمنا لإرساء سيادة القانون، والمساواة في الحقوق والحريات الأساسية، وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين.

ولا يساورنا أدنى شك أن هذا الشكل المقترح للحكم هو الطريقة الوحيدة الممكنة لمعالجة المشكلات المزمنة التي عانت منها السياسة الإرترية منذ منتصف أربعينيات القرن المنصرم.



١) رؤيتنا حول هيكل الدولة الحالي

من المعلوم أن جهاز الدولة حالياً يعاني من عيوب هيكلية ومبدئية أساسية. ويمكن معالجة هذه العيوب الفادحة خلال المرحلة الانتقالية عن طريق اتخاذ خطوات لإعادة هيكلة الدولة بغرض إصلاح السلبات الرئيسية مثل:

١) الخلل الواضح في تمثيل المكونات الاجتماعية في جميع مستويات التسلسل الهرمي، وبوجه خاص في المستويات المتوسطة والعليا في مواقع عملية صنع القرار.

٢) وجود توجه كامل نحو فرض وحماية وتنفيذ نهج دكتاتوري على جميع جوانب الحياة، كما يتجلى ذلك بوضوح في غياب الديمقراطية والشفافية وحكم سيادة القانون.

٣) اعتماد وتشجيع ممنهج لسياسة التجاهل الكامل لكرامة وحياة الإنسان، حيث يتعرض الناس للملاحقة والإخفاء القسري والسجن غير القانوني، وأعمال السخرة، والإعدامات والتصفيات خارج القانون.

ان بناء إرتريا أفضل، يتطلب القيام بمراجعة كاملة لجهاز الدولة الحالي وإعادة هيكلته وفق هياكل مبنية على أسس مؤسسية دستورية قائمة على ترسيخ مبادئ وتقاليد العمل المهني والحياد السياسي والشفافية والمساءلة، بغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في خدمة المصالح الوطنية للشعب.

كذلك يجب مراجعة تركيبة جهاز الدولة الحالي لما يعانيه من شروخ كبيرة كما ذكر، لكي يعبر بحق في بنيته عن حقيقة تنوع الشعب الإرتري، وأن تشمل إعادة الهيكلة كل الخدمات المدنية والعسكرية والأمنية، وجميع الممارسات التجارية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياسة النظام المعتمدة لخدمة مصالحه بشكل مباشر.

لا شك أن تركيبة النظام السياسي الحالي الذي يعتمد على حكم الحزب الواحد غير مؤهل إطلاقاً ليكون أداة فعالة لإحداث التغيير الإيجابي المنشود. لذلك، يجب تعديله من حيث الأهداف والعقيدة والأساليب ليتوافق مع المتطلبات العامة لتشكيل نظام لتعدد الأحزاب



رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

Eritrean Lowlanders League



UK – London - Executive Office

يحكمه دستور ينبثق من عقد اجتماعي متفق عليه، بعيدا عن روح الهيمنة والإقصاء والتهميش.

انطلاقا من موقفنا الثابت والداعم للمصالحة الوطنية، لا نرى ما يمنع من استيعاب غالبية أولئك الذين خدموا تحت النظام الدكتاتوري وفي مواقع واختصاصات مختلفة، والذين لم يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن الجرائم والفظائع التي ارتكبت، في مؤسسات الدولة الحديثة بعد إعادة هيكلتها.

تقتضي روح المصالحة أيضا، وحتى لا يفلت من ارتكبوا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب، ولتعويض الضحايا أو أهاليهم، أن يخضع من احتلوا ويحتلون المراتب العليا في الدولة للمساءلة القانونية ومن تتوفر لديهم أدلة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لمحاكمات عادلة وفق القانون لنيل جزاءهم المستحق.

كما إن الجيش ليس استثناء من هذه القاعدة لأنه انحرف عن دوره الأساسي في حماية الوطن لكي يتفرغ للمحافظة على استمرار النظام الدكتاتوري. عليه ينبغي إعادة هيكلة بحيث يعكس تكوينه التنوع الإرتري في جميع مستويات السلطة والتخصصات. كما يجب إعادة تعريف عقيدته المهنية بوصفه المؤسسة الوطنية المسؤولة عن مهمة الدفاع عن الأمن القومي لتحقيق الاستقرار والسلام للوطن وخدمة مصلحة الشعب، مع التركيز على المهنية العسكرية والنأي عن أي انتماء سياسي. يجب أيضا تقليص حجمه ليتناسب مع أغراض الدفاع عن سيادة وسلامة الدولة، بدلا من إساءة استخدامه كأداة لزعزعة الاستقرار في المنطقة كما يفعل النظام حاليا.

الخلاصة:

النظام الحاكم في إرتريا والذي يقوم على الهيمنة القومية وإقصاء باقي المكونات الوطنية يعتبر شكل من الأشكال البدائية الغريزية في الممارسة و التفكير الأناني لتحقيق الذات في التطور البشري، وذلك يتم من خلال السعي للهيمنة والاستحواذ على كل المقدرات وتطويعها للمصالح الفردية او الجماعية الخاصة على حساب الآخرين على نحو يفضي إلى اندلاع صراع وعدم استقرار يهدد وجود واستمرار وحدة وتماسك الشعب والوطن. ومن أجل التعايش السلمي بين الجميع في اطار وطن واحد لا بد من تجاوز هذه الحالة السالبة والولوج الى مرحلة الدول الحديثة التي تقوم على أساس التوافق على عقد اجتماعي يؤسس للشراكة الحقيقية في الوطن لبناء دولة تضمن تمثيل ومصالح جميع مكونات الشعب.



ان خلفية المشاكل المتعلقة بقضية الحكم والصراع الناجم عنها عبر مراحل تاريخنا الوطني التي عاش مراراتها شعبنا ومجتمعنا تعتبر معقدة وذات جذور اجتماعية وثقافية عميقة ومستفحلة، ومن الخطورة البالغة استمرارها على هذا النحو مما يهدد وحدة الوطن والمواطنين. لذلك لا يمكن الوصول إلى حلول جذرية ومستدامة إلا من خلال الاعتراف بواقع التعدد والإيمان بضرورة الإقرار والاعتراف بحقوق ومصالح الجميع، الأمر الذي يستدعي التوافق وتقريب وجهات النظر حول المضامين وكيفية معالجة أسباب المشاكل وذلك باعتماد مقاربات جديدة لصياغة عقد اجتماعي يؤسس لوطن يسع الجميع ويضمن التعايش السلمي والسلام والوئام والاستقرار والحياة الكريمة في كنف نظام حكم دولة القانون والعدالة. نظام حكم قائم على قبول العناصر الأساسية والضرورية للعقد الاجتماعي الذي يشكل أساس حكم الوفاق والتراضي بين كافة الأطراف في البلاد وفق ما تم تناوله أعلاه بإسهاب ضمن هذه الورقة.

تبعاً لاختلاف ظروف التطور التاريخي من دولة إلى أخرى، تختلف أيضاً متطلبات التعاقد الاجتماعي، الذي يقوم على قاعدة التوافق من أجل ضمان حصول كل مكون من مكونات المجتمع على نصيبه العادل في السلطة والثروة. من هذا المنظر، يتطلب الأمر إشراك ومحاورة جميع قوى الشعب الإرتري للتوصل إلى توافق بين جميع الأطراف ذات المصلحة إلى شكل ومضمون لعقد اجتماعي جديد يضمن المصالح والحقوق المشتركة فيما بينهم.

الخاتمة:

اننا كرابطة نطرح عبر هذه المبادرة رؤيتنا للحل لكل من خلال مقترحنا المقدم للعقد الاجتماعي المذكور أعلاه، وبالرغم من اعتقادنا الجازم بأن هذا هو المخرج الصحيح من الأزمة المزمنة والمستفحلة لمشكل الحكم السائد في ارتريا، إلا اننا منفتحين على الرأي الآخر ونأمل أن تقابل بالتفاعل النشط والتعاطي الجاد معها، وندعو التحاور حولها من أجل ان يتم اثراء مضامينها من خلال مساهمات وملاحظات الآخرين لنتمكن في نهاية المطاف من الوصول إلى توافق كامل حول مضمون شامل للعقد الاجتماعي يمثل مصالح وحقوق جميع الأطراف المعنية.

رابطة أبناء المنخفضات الإرترية

المكتب التنفيذي

يوم 2017/4/2م